

2.18 مليون دينار قيمة تداولات "البورصة"

المنامة - بورصة البحرين: أفل "مؤشر البحرين العام" يوم أمس الثلاثاء عند مستوى 1,384.48 بارتفاع قدره 8.93 نقاط ما نسبته 0.65 % مقارنة بإقفاله يوم أمس الأول. وتداول المستثمرون في "بورصة البحرين" 9.92 ملايين سهم بقيمة إجمالية قدرها 2.18 مليون دينار، تم تنفيذها من خلال 109 صفقات، حيث ركز المستثمرون تعاملاتهم على أسهم قطاع البنوك التجارية وبلغت قيمة أسهمه المتداولة 2.00 مليون دينار أي ما نسبته 92 % من القيمة الإجمالية للتداول وبكمية قدرها 9.28 ملايين سهم، تم تنفيذها من خلال 60 صفقة. جاء مصرف السلام في المركز الأول إذ بلغت قيمة أسهمه المتداولة 1.83 مليون دينار أي ما نسبته 83.96 % من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 8.47 ملايين سهم، تم تنفيذها من خلال 35 صفقة. أما المركز الثاني فكان لبنك البحرين الوطني بقيمة قدرها 92.28 ألف دينار أي ما نسبته 4.23 % من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 130.0 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 12 صفقة.

طفرة إلكترونية غير مسبوقه تشهدها الخدمات المصرفية... الخاجة:

"ابتكار" تعزز احتضان 20 مشروعاً سنوياً ابتداءً من سبتمبر

● أمل الحامد من المنامة

قال مؤسس ورئيس جمعية ابتكار رئيس المعرض والمؤتمر العربي للتقنية المصرفية "أبتك 2014" أسامة الخاجة إن الجمعية ستحتضن ابتداءً من شهر سبتمبر المقبل أول دفعة في برنامج دعم المبتكرين بالتعاون مع جامعة البحرين، وسوف يتم احتضان ودعم 15 إلى 20 مشروعاً سنوياً، بميزانية مرصودة بين 5 آلاف و20 ألف دينار للمشروع الواحد.

وأوضح الخاجة على هامش افتتاح مؤتمر ومعرض أبتك أن الجمعية تدعم المبتكرين بعدة برامج ولديها برنامج في طور المرحلة النهائية لتنفيذه ويهدف لتنمية المبتكرين في الجامعات والمعاهد عن طريق ربط الطالب بعد التخرج بمرحلة ابتكارية لتطوير ابتكاره ليكون رائد عمل ليجول مشروع تخرجه إلى مشروع تجاري يتوظف فيه بدل البحث عن وظيفة، بالإضافة إلى توفير آخرين.

وأشار إلى أن الجمعية لم ترصد ميزانية محددة للمشروع إلا أن هذه المشاريع تكلفتها بسيطة لا تتجاوز 5 آلاف دينار للمشروع الواحد يتم دفعها على مدى عام واحد بمعدل شهري يتراوح ما بين 300 إلى 400 دينار، في حين لن تتجاوز تكلفة المشاريع 20 ألف دينار.

وأكد أن الاستفادة كبيرة من الاستثمار في هذه المشاريع، لدى تحولها إلى مشاريع كبيرة، وفي حال نجحت 4 مشاريع سنوياً من المشاريع المحتضنة فإن ذلك سيكون له تأثير وانعكاس على الاقتصاد ككل.

وبين أن الجمعية لا تنوي الحصول على حصة من المشروع بعد نجاحه، إذ ستوزع الحصص بين الجامعة وصاحب المشروع والممول، مردفاً "سوف يتم تشكيل لجنة لتقييم المشاريع المبكرة لاختيار المشاريع، ثم ستتم متابعة المشروع وتقديم الإرشاد الفني والمالي حتى يتحول إلى مشروع اقتصادي مجد".

وفيما يتعلق بعدد المشاريع المبكرة في تقنية المعلومات بالملكة، قال الخاجة إن هناك شريحة كبيرة من البحرينيين لديهم ابتكارات أو لديهم القدرة على الابتكار في الجامعات أو رواد أعمال، ومعظم ابتكاراتهم لا تتعد كابتكار يخدم المؤسسات وتعد فرصاً ضائعة على البحرين والشخص نفسه، وهنا يأتي دور الجمعية لتأكيد دور الابتكار في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لمستقبل أفضل، وأهم مورد



• افتتاح مؤتمر "أبتك 2014"

الاتصال الاجتماعي للوصول إلى عملائها وتقديم خدماتها والإعلان عنها ومتابعتها، فاستمرارية هذه التكنولوجيا تحتتم على الشركات التي تقدم أنظمة مبتكرة أن تستمر في تطوير أنظمتها لمواكبة التغيير المستمر.

يذكر أن الإنفاق على تقنية المعلومات في مملكة البحرين يبلغ نحو نصف مليار دولار في العام الجاري 2014. ووفقاً لتقرير مؤسسة الأبحاث الدولية "أي دي سي"، فإن التقديرات تشير إلى أن الإنفاق على تقنية المعلومات في منطقة الشرق الأوسط سيتجاوز 32 مليار دولار في العام الجاري، ومن ثم سيكون قطاع الخدمات المالية من أضخم الجهات المحركة وراء هذا الإنفاق.

يستقطب المؤتمر والمعرض أكثر من 70 عارضاً دولياً من 35 دولة من بينهم 15 عارضاً لشركات عالمية مقرها البحرين، إضافة إلى عدد من الأجنحة الوطنية لكل من هنغاريا ورومانيا، وأكثر من 400 مشارك تمثل المشاركة البحرينية أكثر من 100 مشارك ما يعادل 25 % من إجمالي المشاركين، و2000 زائر يمثلون المؤسسات المالية الكبرى من أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويقيم مؤتمر "أبتك 2014" تحت شعار "تحويل المعوقات الرقمية إلى فرص نحو التحول والتقدم"، وتعرض فيه أفكار ومبادرات حول الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات المالية أن تعيد ابتكار نماذج أعمالها من أجل تقديم المزيد من القيمة الرقمية.

وبمبادرة المؤتمر يقام معرض تم بيع جميع مساحاته بالكامل على أكثر من 70 عارضاً دولياً، ويشتمل على أحدث المبتكرات والتقنيات من الأنظمة والتطبيقات التي تحل محل كلمات السر والصور البرية إلى الطول التي تمكن المستخدمين من التفاعل عبر التعامل المصرفي على الإنترنت دون الحاجة إلى لمس لوحة المفاتيح أو الفأرة.

وفي تحول رئيسي في قطاع الفعاليات أصبح المعرض والمؤتمر العربي للتقنية المصرفية "أبتك 2014" أول حدث رئيسي في تقنية المعلومات في منطقة الشرق الأوسط يستخدم تقنية "بوكن"، وهي تقنية عالمية فازت بالعديد من الجوائز، وتمكن المشاركون من تبادل المعلومات رقمياً، وتقضي على الحاجة إلى بطاقات الأعمال أو الضمانات المطبوعة، وباستخدام تقنية "بوكن"، فإن منظمي المؤتمر يتوقعون توفير ما يعادل أكثر من 4 أشجار من الورق المستخدم في طباعة المعاملات.

أمر هي الخدمات المصرفية وأنظمة الحماية المصرفية وإدارة المخاطر الأخرى التي تحيط، وهذه الأمور في غاية الأهمية والتقنيات والأنظمة تمكن البنوك من إدارة هذه الأمور.

وأوضح أن دور تقنية المعلومات وتطبيقاتها في المصارف وفي القطاع المالي يشهد طفرة تكنولوجية، منها على سبيل المثال دور الوسائل الاجتماعية واندماجها مع القطاع المصرفي لتقديم الخدمات وكذلك التطبيقات البنكية عبر الموبايل والرسائل النصية التي تعد من الخدمات التي تقدمها البنوك للتسهيل على عملائها.

ولفت إلى أن دور تقنية المعلومات يزداد بصورة مستمرة وكبيرة لخدمة القطاع المصرفي والمالي، وتأتي أهمية المعرض والمؤتمر في هذا الوقت ليكون منصة لعرض أحدث الأنظمة والتطبيقات والتقنيات المبكرة للقطاع المصرفي والمالي، وأيضاً من أهميته التركيز على أهمية الابتكار التقني والتكنولوجيا لخدمة القطاع المصرفي والمالي خصوصاً في ظل المنافسة بين البنوك المهدفة إلى الوصول إلى قدرة تنافسية وولفرع الكفاءة لتقديم خدمات أفضل فيأتي دور تقنية المعلومات للوصول إلى الهدف.

وقال إن معظم البنوك لديها بوابات تقنية عبر وسائل

للابتكار هو العنصر البشري المتوفر في المملكة. وأكد عدم وجود إحصائيات في المملكة عن عدد المشاريع المبكرة إلا أن الجامعات تخرج مئات الطلبة سنوياً وجميعهم يقدمون مشاريع تخرج مبتكرة، بالإضافة إلى المهووبين الآخرين والعاملين في المؤسسات، حيث الابتكار يتضمن ابتكار طريقة أفضل لأسلوب العمل لتقليل الجهد والمال على المؤسسات، وتدعو لتشجيع مثل هذه الابتكارات داخل المؤسسات التي تصب في صالحها.

وافتح صباح أمس الثلاثاء المعرض والمؤتمر العربي الأول للتقنية المصرفية "أبتك 2014" الذي تستمر أعماله حتى اليوم الأربعاء في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، بحضور المدير التنفيذي للخدمات الإدارية بالمصرف المركزي هدى المسقطي نيابة عن المحافظ.

وأطلقت هذه المبادرة جمعية ابتكار الوطنية، بدعم من المصرف المركزي ومجلس التنمية الاقتصادية. وأكد الخاجة أن البحرين تأتي في المراتب الأولى خليجياً في الخدمات المصرفية المقدمة، مبيناً أن المملكة مركز مالي بارز جداً في منطقة الشرق الأوسط ومعظم البنوك تستخدم تقنيات حديثة لخدمة زبائنهم، ويجب على البنك الموازنة بين ثلاثة

نمو عائدات الشركات المصرفية 6.9 %.. والبحرين تتفوق

بنوك الخليج تحقق نمواً ثنائياً العدد بزيادة 10.7 %

دبي - ذا بوسطن كونسلتينج جروب: أشارت دراسة حديثة لـ «مجموعة بوسطن للاستشارات» إلى أن العائدات المصرفية في الشرق الأوسط استمرت في النمو ووصلت إلى معدلات أرقام ثنائية في عام 2013 بزيادة مقدارها 10.7 % في الوقت الذي ازدادت فيه الأرباح بنسبة 10.3 % وبشكل إجمالي، فقد نمت مخصصات القروض المدعومة نمواً طفيفاً مرة ثانية بمعدل 2.5 %، وفاقت الزيادات في تكاليف التشغيل نمو العائدات بشكل كبير بمعدل 13.9 %.

أما قطاعات العملاء الأساسية بما فيها الخدمات المصرفية للأفراد والشركات فقد حققت معدل نمو منخفض بشكل ملحوظ بنسبة 7.2 % و6.9 % على التوالي من معدلات النمو. ويعزى هذا الفرق إلى النمو في المصارف التجارية الدولية بما فيها الاستعانة على البنوك بالإضافة إلى النمو في الخزنة.

ويقول «رينولد ليشفوس» وهو الشريك الأساسي والمدير الإداري في «مجموعة بوسطن للاستشارات» في مكتب دبي ورئيس المؤسسات المالية الممارسة في الشرق الأوسط التابعة للمجموعة: «نلاحظ أن الفجوات بين نمو المصارف تتسع، ففي حين إن هناك 10 إلى 15 مصفاً يحقق معدلات نمو بأرقام ثنائية في كل من العائدات والأرباح، فإن 3 إلى 10 من المصارف كان عليها أن تقلل بنمو سلبى في العائدات أو في الأرباح الإجمالية أو في قطاعات العملاء».

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أداء مصارف الشرق الأوسط فاق بشكل واضح أداء مثيلاتها على المستوى الدولي والتي شهد عدد منها مزيداً من الانخفاض في العائدات في عام 2013.

بالاستناد إلى دراسة جديدة لـ «مجموعة بوسطن للاستشارات»، فإن عائدات القطاع المصرفي في الشرق

صندوق الوقف يرعى تطوير برنامج "الأيوفي" لشهادة CIPA

المنطقة الدبلوماسية - المصرف المركزي: قام صندوق الوقف بالتعاون مع كبرى شركات الاستشارات ذات الخبرة الواسعة في المحاسبة على تطوير برنامج شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الأيوفي"، لذلك، فقد كان الهدف من هذا التطوير هو الوصول بالبرنامج إلى مستويات أعلى تلبي حاجات الشهادات الفنية العالمية.

وفي هذا السياق، أثنى الرئيس التنفيذي للأيوفي خالد الفقيه، على اهتمام ودعم صندوق الوقف، حيث أضاف: "إن وتيرة التغيير الكبيرة التي طرأت على مهنة المحاسبة والمراجعة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، واستمرار صدور المعايير الجديدة للأيوفي، فضلاً عن مراجعة المعايير القديمة، الشرعية منها والمحاسبية، كل ذلك يتطلب إجراء تحديث رئيسي على برنامج CIPA لما فيه من منفعة لهذا القطاع. ونود أن نعبر عن امتناننا لصندوق الوقف للفتته ورعايته الكريمة لهذه المبادرة المهمة".

إن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) هي الجهة الرئيسية المعنية بوضع المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الشرعية ومعايير الحوكمة والأخلاقيات المهنية للمدقق الخارجي، الجدير بالذكر أن معايير الهيئة تعتبر في عدد من الدول معايير إما إلزامية أو اختيارية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

وتعتبر هذه أول مراجعة رئيسية للبرنامج منذ إنطلاقه في سبتمبر 2006. في ذلك الوقت، كان من الملاحظ أن السوق المالية الإسلامية تفتقر إلى مجموعة من المهارات الخاصة بتدقيق عمليات المؤسسات المالية الإسلامية لرؤية مدى مطابقتها لمعايير الأيووفي، وبالرغم من مرور أكثر من سبع سنوات على هذا البرنامج، وتخرج المئات من حملة شهادة CIPA، إلا أنه يلاحظ وجود نقص في الموارد البشرية المؤهلة للعمل والقادرة على الجمع بين فن المالية والمحاسبة التقليدية إلى جانب الإلمام بمعايير الأيووفي الشرعية منها والمالية والمحاسبية إضافة إلى الخبرة العملية في المسائل المستجدة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية، فإلى جانب معالجة هذه المتطلبات، يهدف البرنامج الجديد إلى طرح قضايا معاصرة في المحاسبة والإدارة التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية.

وصرح رئيس صندوق الوقف خالد حمد الذي وقع على اتفاقية تطوير برنامج شهادة CIPA، بالقول: "إن التحدي الأكبر الذي يواجهه القطاع المصرفي الإسلامي اليوم في جميع أنحاء العالم هو توافر

الخدمات المصرفية للأفراد بمعدل نحو 10 % تتبناها المصارف السعودية بارتفاع جيد بمقدار 5.9 %، أما البحرين فقد بقيت في نفس المعدل الذي كان لديها في عام 2012، أي دون نمو في العائدات، أما بالنسبة لعمان، فقد انخفضت العائدات لديها بنسبة 2 %، وشهدت أرباح قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي، التي كانت في طور الانحدار لسنوات عديدة، ارتفاعاً بمعدل 5.8 % مقارنة بارتفاع مقداره 3.5 % العام الماضي. ولكن معدل الأرباح في عام 2013 بقي أقل بشكل طفيف من معدلات عام 2006 التي كانت سنوات استثنائية لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد على مستوى مجلس التعاون الخليجي.

وأوردت الدراسة أن قطاع الشركات وصل إلى مستوى جديد في قمة المؤشر في العائدات في عام 2013 بنمو مقداره 6.9 %، ففي عام 2013، تفوقت المصارف في المملكة العربية السعودية والبحرين، خصوصاً في عائدات قطاع الشركات، وبمعدل وسطي ازدادت أرباح المصارف في مجلس التعاون الخليجي بنسبة 11 %، ويعود ذلك على وجه الخصوص إلى الزيادات القوية في عائدات البنوك في المملكة العربية السعودية. كما جاء في الدراسة أنه في الوقت الذي حقق فيه حوالي 10 إلى 15 مصفاً معدلات نمو ثنائية العدد في العائدات وفي الأرباح، فإن 3 إلى 10 من المصارف تكبدت نمواً سلبياً في العائدات أو في الأرباح الإجمالية أو في قطاعات العملاء.

وعلق ليشفوس قائلاً: «إذا استثنينا تأثير «النمو في بلد بعينه» والذي غالباً ما يكون ناتجاً عن الاستثمارات الحكومية وتستفيد منه المصارف بدرجات متفاوتة، فإن التطورات على المدى القصير والبعيد تبين أن المصارف التي لديها استراتيجيات متفوقة والتي كانت قادرة على بناء نماذج أعمال قوية وكانت تقوم بالتنفيذ بشكل حاسم، هي التي تحقق النمو الأقوى».